الأنباء
السبت 8 ديسمبر 2012

وزراء «أوبيك» يجتمعون الأربعاء في ڤيينا وسط تنافس على منصب الأمين العام

ڤيينا ـ كونا: يجتمع وزراء نفط منظمة «أوبيك» في العاصمة النمساوية ڤيينا الأسبوع الجاري وسط استمرار التنافس ولاسيما بين العراق والسعودية على الفوز بمنصب الأمين العام للمنظمة.

وأبلغت مصادر رسمية في مقر المنظمة «كونا» ان موضوع الترشيح لمنصب الأمين العام سيكون ضمن الموضوعات الرئيسية التي سيبحثها الوزراء يوم الأربعاء المقبل بعد ان أخفقوا خلال اجتماعهم في يونيو الماضي بالتوافق على مرشح واحد.

وهناك أربعة مرشحين يتصدرهم مرشح السعودية ماجد المنيف الذي عمل محافظا للمملكة في مجلس محافظي «أوبيك» لمدة ثمانية أعوام، اضافة الى مرشح العراق وزير النفط الأسبق ثامر الغضبان الذي يشغل حاليا منصب رئيس مستشاري رئيس الوزراء في العراق، الى جانب مرشحين آخرين من إيران والاكوادور.

وإذا لم يتمكن الوزراء من اختيار مرشح واحد للمنصب يحظى بالتوافق فإنه يتوقع ان يستمر الأمين العام الحالي الخبير الليبي عبدالله البدري في تولي هذا المنصب بصورة مؤقتة ولغاية حسم أمر خليفته.

ويكمل البدري فترته الثانية والأخيرة في نهاية 2012 وتسعى «أوبيك» لاختيار خلفه ليتولى مهامه لفترة أولى مدتها ثلاث سنوات في 2013.

ويساهم الأمين العام الذي يقود «أوبيك» على المسرح الدولي في وضع سياسة الانتاج للمنظمة المؤلفة من 12 دولة وهو مسؤول عن الأمانة العامة لـ «أوبيك» في ڤيينا.

وجاء تعيين البدري أمينا عاما في عام 2007 ليُنهي جمودا استمر ثلاث سنوات بشأن المنصب نتيجة لإخفاق دول المنظمة في الاتفاق على من سيخلف القَنزويلي الفارو سيلفا.

وتقدمت آنذاك إيران والسعودية والكويت بمرشحين لكن التنافس القوي بين الدول الثلاث جعل من المستحيل التوصل الى اتفاق ومن ثم كان البدري الرئيس السابق لوفد ليبيا في المنظمة حلا وسطا.

الكويت تشارك في الإعداد للقمة الاقتصادية العربية بالرياض

بدأ العد التنازلي للإعداد للقمة العربية الاقتصادية والتنموية التي تستضيفها المملكة العربية السعودية يومي 21 و22 يناير المقبل، حيث انتهى وزراء المال والاقتصاد العرب من إعداد جدول الأعمال المقرر عرضه امام القادة العرب في اجتماعهم ووافقوا على مشروع الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ورفعها للقمة العربية لإقرارها وحث الدول العربية على التصديق على التعديلات على هذه الاتفاقية قبل نهاية عام 2014 بعد اعتمادها من قمة الرياض.

وأكد مندوبنا الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير جمال الغنيم حرص الكويت على متابعة تنفيذ قرارات قمتي الكويت 2009 وشرم الشيخ 2011 الاقتصاديتين خاصة ما يتعلق بمبادرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والخاصة بالصندوق العربي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جاء ذلك خلال ترؤس الغنيم وفد الكويت في اجتماعات الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان هذه المبادرة السامية حصدت إشادات كثيرة في تقارير جامعة الدول العربية.

وأشار الى ما تضمنته كلمة وزير المالية السعودي ابراهيم العساف خلال الاجتماع الذي تستضيف بلاده القمة الاقتصادية المقبلة نظرا لأهمية هذه المبادرة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأكد ان الكويت حريصة على استمرار الزخم لهذه المبادرة ولجميع القرارات الصادرة عن القمة الاقتصادية خاصة ان تلك القمم الاقتصادية النوعية تعمل على خلق نقلة كبيرة تدفع بقاطرة التعاون العربي الاقتصادي الى آفاق أوسع.

وأوضح انه تم التوافق خلال الاجتماع على مشروعي قرار حول الموافقة على مشروع الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ورفعها الى القمة العربية المقبلة لاعتمادها.

وأضاف الغنيم انه تم الاتفاق على المواضيع التي سترفع الى قمة الرياض الاقتصادية في يناير المقبل في صيغتها النهائية والمتمثلة في قضية الاستثمار في الدول العربية والاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة للفترة من 2010 الى 2030 ومتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

وذكر انه تم الاتفاق أيضا على عقد عدد من المنتديات على هامش القمة منها منتدى القطاع الخاص الذي يعقد في الرياض يومي 12 و13 يناير المقبل، ومنتدى الشباب العربي الذي يعقد بالقاهرة من 6 وحتى 8 يناير ومنتدى المجتمع المدني الذي يعقد بالقاهرة يومي 9 و10 من الشهر ذاته على ان ترفع نتائج هذه المنتديات الى القمة.

وأكد وكيل وزارة المالية للشؤون الاقتصادية سامي الصقعبي أهمية الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء المالية والاقتصاد العرب خاصة لمراجعة اتفاقية الاستثمار العربية والتي كانت قد وقعت في الثمانينيات وتم الآن إجراء عدة تعديلات عليها وتمت مناقشتها على مستوى كبار المسؤولين وسيتم رفعها الى جدول أعمال قمة الرياض يناير المقبل.

وأضاف ان المجلس ناقش عددا من الموضوعات منها الاتفاقية الاستثمارية ومتابعة التقارير التي تم اتخاذها في قمة الكويت 2009 وقمة شرم الشيخ 2011 بالاضافة الى الاتفاقية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة.

وأشار الصقعبي الى ان هذه الموضوعات تم التركيز عليها وستأخذ حيزا من المباحثات في القمة لأهميتها، وان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ناقش مشروع جدول الأعمال والتقارير المرفوعة من اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة تنفيذ قرارات القمتين الاقتصاديتين السابقتين، وكذلك المقترحات التي طلبت عدد من المجالس الوزارية طرحها امام قمة الرياض خاصة ما يتعلق بالقضايا التنموية والاقتصادية والاجتماعية والتحضير للمنتديات التي ستعقد على هامش القمة لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب.

وتضمن جدول الأعمال عددا من المشاريع حول تعزيز الاستثمار البيني في الدول العربية ومناقشة تفعيل الإستراتيجية العربية لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة المتجددة ومتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في مجال مكافحة الفقر والحد من البطالة.

من جانبه، أكد مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية السفير الشيخ علي الخالد أهمية المواضيع التي ناقشتها الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي واللجنة الوزارية.

وقال ان الاجتماع الذي تشارك فيه الكويت مخصص لمتابعة تنفيذ قرارات قمة الكويت الاقتصادية 2009 وقمة شرم الشيخ 2011 والتي كان من أبرزها مبادرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بإنشاء الصندوق العربي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف ان الصندوق بدأ عملية إقراض عدد من الدول العربية المبالغ الخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيها وهي الدول التي تساهم في الصندوق، مؤكدا ان موارد الصندوق تبلغ ملياري دولار ساهمت الكويت فيها بمبلغ 500 مليون دولار وساهمت السعودية بمبلغ مماثل، مشددا على حرص الكويت على نجاح مسيرة العمل العربي المشترك في جميع المجالات ومنها المجال الاقتصادي والتنموي.

وقال وزير المالية بالمملكة العربية السعودية ابراهيم العساف ان الجميع يتطلع للقمة المقبلة في الرياض لاتخاذ قرارات مهمة تتعلق بالعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

وأضاف ان قمة الرياض تبنى على ما تم اتخاذه في قمتي الكويت وشرم الشيخ، مؤكدا ان احد المواضيع المدرجة على جدول الأعمال هو متابعة تنفيذ قرارات هاتين القمتين ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه بهدف الحصول على توجيهات من القمة في هذه المواضيع التي لم تنفذ باعتبارها قضايا مهمة صدرت بها قرارات من القادة العرب خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر في الدول العربية والتعامل مع مشكلة البطالة ومشاريع البنية التحتية مثل السكك الحديد والربط الكهربائي والربط البري فكلها أمور غاية في الأهمية بالإضافة الى المواضيع الجديدة التي ستعرض في قمة الرياض ومن أبرزها الاتفاقية العربية الموحدة المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية بهدف الحصول على موافقة القادة العرب عليها بعد ان وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأكد العساف أهمية هذه الاتفاقية لإيجاد البيئة الملائمة للمستثمرين العرب في الدول العربية الأخرى ليس فقط من خلال الإطار القانوني للاتفاقية ولكن كذلك تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه وهذا سيساعد كثيرا في زيادة وتحفيز الاستثمار. وأشار الى ان المستثمرين العرب يرغبون في الاستثمار الذي به عائد وخاصة اذا كان في الدول العربية وهذا الموضوع غاية في الأهمية.

وأكد ان الموضوع الآخر الذي ناقشه المجلس هو ضرورة الاستفادة من الطاقة المتجددة وهو الموضوع الذي يحظى باهتمام العالم، وهناك مشاريع متفرقة في الدول العربية حول هذا الموضوع ونريد دمجها في استراتيجية واحدة، موضحا ان المملكة العربية السعودية لديها مشاريع في هذا المجال وهذا موضوع يحظى بدعم القمة والمتابعة من المجالس المختلفة خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

من جانبها، أكدت جامعة الدول العربية أهمية التحضير الجيد للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقرر انعقادها بالمملكة العربية السعودية يناير 2013، لافتة الى ان قمة الرياض ستشكل إضافة نوعية جديدة للعمل العربي المشترك مما يلبي طموحات شعوب المنطقة. جاء ذلك خلال كلمة الأمين العام للجامعة العربية د.نبيل العربي التي ألقاها نيابة عنه السفير احمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة العربية، وأكد السفير احمد بن حلي أهمية هذا الاجتماع الاستثنائي كونه يحضر لأحد الأحداث المهمة في مسيرة العمل العربي المشترك وهو قمة الرياض الاقتصادية.

● القاهرة ـ هناء السيد

زعزوع يفتتح الملتقى الدولي الرابع عشر للسياحة العربية

افتتح وزير السياحة المصري هشام زعزوع الملتقى الدولي الرابع عشر للسياحة العربية الذي اقيم مؤخرا بالقاهرة لتنشيط السياحة بمصر والوطن العربي والذي يقام لمدة يومين بحضور رئيس هيئة التنشيط السياحي السفير ناصر حمدي، ورئيس مجلس إدارة الشركة المنظمة للملتقى منى جلال، ومسؤولة ملف السياحة بجامعة الدول العربية نوال برادة.

هشام زعزوع

وشهد المؤتمر مشاركة تسع دول، هي: الكويت والمغرب والجزائر والسعودية وليبيا ومصر وتونس والإمارات وتركيا.

وقال الوزير زعزوع: «ان الطيران والتأشيرات هما عصب دعم السياحة البينية العربية فلا بد علينا أن نذلل الصعوبات فيما يتعلق بذلك حتى يتسنى الدفع بعجلة السياحة العربية للإمام»، مشيرا الى أن «إلغاء التأشيرات بيننا وبين المغرب الشقيق قيد الدراسة من قبل الحكومة المصرية وأن ذلك سيكون له مردود إيجابي ليس على مستوى السياحة فحسب بل على مستوى الصناعة والتجارة والاستثمار أيضا بين الجانبين».

وأضاف أن الملتقى يضم قرابة 100 شركة سياحية مصرية ومغربية وفنادق عربية بما يضيف نقاطا إيجابية للقاء كبريات شركات السياحة المصرية والعربية وخاصة المغربية ويعطي فرصة جيدة لعقد اتفاقيات متبادلة لتنشيط السياحة البينية العربية.

ولفت بقوله: «ان الأنشطة السياحية المتزامنة التي تقام في مصر أبلغ دليل على أن السياحة المصرية تتعافى وأن المقصد السياحي المصري آمن فمنذ أيام أقمنا احتفالا كبيرا بمناسبة بالذكرى الـ 90 لاكتشاف مقبرة توت عنخ آمون وبعدها أقمنا ورشة عمل بالشراكة مع مجموعة الايمكس الألمانية لدعم سياحة المؤتمرات فمقصدنا السياحي يضم منتجات سياحية مختلفة فهناك منتج السياحة الثقافية والرياضية والنيلية والشاطئية وهناك اتجاه قائم للتوسع في منتج السياحة الخضراء تماشيا مع أهداف منظمة السياحة العالمية بشأن السياحة والطاقة المستدامة».

من جانبه، قال رئيس هيئة التنشيط السياحي المصري السفير ناصر حمدي ان الملتقى فرصة حقيقية للعارضين المشاركين والزوار سواء للتقابل والتعرف على برامج العروض في مجالات السفر والسياحة والإقامة والنقل والإعاشة أو تبادل الاستثمارات العربية، مضيفا ان المعرض يضم شركات طيران وشركات سياحية وشركات نقل بحري وفنادق ووكالات سعودية وشركات خدمات حج وعمرة وشركات تأمين.

● القاهرة ـ هناء السيد

إشادة بمستثمري أرض العياط لتجاوبهم مع المتغيرات الجديدة في مصر

تعهد وزير التنمية المحلية المصري اللواء أحمد زكي عابدين بتذليل أي صعوبات أمام الاستثمار الجاد سواء المصري او العربي والأجنبي، مشيرا في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» الى انه سيتولى مهام إجراء جميع خطوات التنسيق والاتصال بالمحافظات المختلفة لتيسير اقامة المشروعات الجديدة.

وأعرب عابدين عن رغبته في تطبيق المزيد من نظام اللامركزية في عمل المحافظين بحيث تمنح له جميع السلطات وتعمل المحافظة بنظام الشباك الواحد في إنهاء جميع الإجراءات الخاصة بالاستثمار في المحافظة، مشيرا الى ان اللامركزية لا تطبق حاليا في المحافظات بصورة كاملة.

ولفت إلى ان الدولة تشهد حاليا حالات قليلة لتصحيح أوضاع خاطئة في الماضي ويتجاوب المستثمرين مع تلك التصحيحات، مشيدا بموقف المستثمر الكويتي بالنسبة لمشروع العياط وتجاوبه مع المتغيرات الجديدة، مشيرا الى وجود بعض الحالات لمستثمرين مصريين يقومون حاليا بسداد فروق اسعار نتيجة تحويل بعض الأراضي الخاصة بمشروعاتهم من التنمية الزراعية الى التشييد والبناء ونتيجة اختلاف الهدف الأساسي الذي تم شراء الأرض عليه فهناك فروق مترتبة في قيمة سعر المتر للأرض ويقوم المستثمرون بسدادها لاعترافهم بصحة تلك القرارات.

وحول أهم المناطق الصناعية الجاذبة المهيأة للجذب الاستثماري أكد عابدين ان العديد من المناطق تعمل بصورة جيدة في الاستثمار من بينها مدينة العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبرج العرب، لافتا الى ان وجود مناطق صناعية في محافظة كفر الشيخ لديها الاستعداد لاستقبال مشروعات كثيرة خاصة في مجال استغلال الثروة السمكية.

● القاهرة ـ ناهد إمام

توقعات بزيادة الصين وارداتها من النفط السعودي 11٪ في 2013

بكين ـ رويترز: قال مسؤولون من قطاع النفط ان واردات الصين من النفط الخام السعودي من المتوقع أن ترتفع بنحو 11٪ العام المقبل أي بمعدل نمو أسرع منه في العام الحالي وسط توقعات بانتعاش اقتصادي وزيادة الطلب على الوقود.

ومن المتوقع أن تستورد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم نحو 1,77 مليون برميل يوميا من السعودية العام المقبل بزيادة 120 الف برميل يوميا عن الكميات المنصوص عليها في العقود هذا العام. وتستند البيانات إلى تقديرات مصادر من القطاع على صلة مباشرة بأوضاع الإمدادات.

والصين التي تستورد نحو 5,3 ملايين برميل يوميا هي ثالث أكبر زبائن السعودية بعد الولايات المتحدة واليابان.

وفي اكتوبر نمت وارداتها من السعودية 8,6 ٪ إلى 1,06 مليون برميل يوميا بالمقارنة مع نمو بنسبة 12,6 ٪ في 2011.

واضطر أغلب المشترين من آسيا إلى إعادة وضع خطط الاستيراد لاستيعاب الخفض في مشترياتهم من إيران العضو في أوبيك بسبب تشديد العقوبات الغربية المفروضة عليها.

وخفضت الصين أكبر شريك تجاري لإيران وارداتها بنسبة 22,2٪ في الفترة من يناير إلى أكتوبر بالمقارنة بالفترة نفسها قبل عام.

وتنظر الصين إلى السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم باعتبارها شريكا استراتيجيا قادرا على توفير امدادات مستقرة، وتشترك شركات حكومية من البلدين في مشروع مشترك بتكلفة عشرة مليارات دولار لبناء مصفاة بطاقة 400 الف برميل يوميا على ساحل البحر الأحمر السعودي.

«الخليج للاستثمار»: تحسن الاقتصاد العالمي في عام 2013

توقع تقرير صادر عن مؤسسة الخليج للاستثمار أن يتحسن الاقتصاد العالمي في عام 2013، وذلك بفعل السياسات التوسعية في الاقتصادات الناشئة لاسيما الصين.

وأما في المدى القريب وحتى بعيد انتهاء هذا العام فلاتزال خطى النمو الاقتصادي العالمي تسير بوتيرة متثاقلة بفعل تعثر المفاوضات بين الحزبين الجمهوري والديموقراطي إزاء إشكالية عجز الموازنة الأميركية لاسيما مع اقتراب موعد نفاد ما عرف «بالهاوية المالية» في مطلع 2013 وتشدد الفرقاء السياسيين إذ ما يزال الجمهوريون يتشبثون بضرورة تخفيض الإنفاق ويلوحون بعدم رفع سقف الدين العام الأميركي في حين يطالب الديموقراطيون بزيادة المعدلات الضريبية على طبقة الأغنياء في المجتمع الأميركي كشرط للتوافق.

وإزاء ذلك يبقى التخوف من انه إذا ما تحقق رفع الضرائب بمقدار نصف تريليون دولار مع تخفيض الإنفاق بمقدار مائة ألف مليار دولار إضافية فسينخفض النمو الاقتصادي الأميركي بمعدل 3٪ في العام المقبل ويتجه إلى الانكماش.

الائتمان البنكي في دول مجلس التعاون: مقاربة دولية

وأشار التقرير الى انه على الرغم من تراجع إقراض البنوك في دول مجلس التعاون في أعقاب الأزمة المالية العالمية إلا أن البيانات الخاصة لعام 2012 تظهر انها تنمو بمعدلات تفوق نظيراتها دوليا.

ففي دول مجلس التعاون يلاحظ ان الائتمان البنكي أعلى من نظيره في الولايات المتحدة كما يلاحظ أن معدل نمو الائتمان البنكي في عمان والسعودية كان أعلى من نظيره في الصين خلال النصف الأول من عام 2012.

وقال انه في الوقت الذي تعاني فيه الكثير من دول العالم من عجز خانق في موازين حكوماتها ومن تفاقم مديونياتها تنعم دول مجلس التعاون الخليجي إجمالا بفائض في الميزانية العامة يقدر بنحو 28,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت، و14,7٪ في المملكة العربية السعودية، و7,3٪ في قطر، و6,5٪ في عمان، و3,4٪ في الإمارات، مع وجود عجز في البحرين يقدر بنحو ـ3,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد قامت دول المجلس بزيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير بعد تحقيقها لفوائض مالية متزايدة خلال السنوات العشرة الأخيرة نتيجة إلى ارتفاع أسعار النفط وازدياد الطلب عليه، إلا أن الثروة النفطية هي مصدر غير متجدد للطاقة وما ان يتم إحلالها بطاقة جديدة أو تنخفض أسعار البترول فستضطر دول المجلس إلى مواجهة عجز في حساباتها المالية. ويتبين ذلك عند إعادة احتساب هذه الموازنات باستبعاد عائدات النفط، حيث يبلغ مقدار العجز في دول المجلس كوحدة واحدة ما مقداره 8,952 دولارات لكل فرد في عام 2012. ومن هنا تتطلب الحكمة التحوط من قبل حكومات دول المجلس وأن يتم تخطيط حجم الإنفاق وتقدير الموازنات المالية باستبعاد العوائد النفطية على المدى الطويل.

الدين العام وأصول الصناديق السيادية الخليجية

وقال التقرير، نلاحظ بداية نمو حصة الفرد من قيمة الصناديق السيادية بحيث وصلت نحو أربعين ألف دولار للفرد الواحد عام 2012. وفي المقابل بلغ حجم الدين العام للفرد الواحد في دول المجلس ككل أربعة آلاف دولار عام 2012. ويرتفع معدل الدين للفرد الواحد في قطر ليبلغ 32,024 دولارا للفرد وهو الأعلى بين دول الخليج. أما الإمارات والبحرين فيبلغ معدل الدين 15,493 دولارا للفرد في الإمارات و6,640 دولارا للفرد في البحرين. ولكن ينبغي أن نتذكر أن دول مجلس التعاون تمكنت من تحقيق فوائض تم استثمارها عبر الصناديق السيادية. ورغم أن أحجام هذه الصناديق تفوق مقدار الدين العام الخليجي، لكل دولة ولإجمالي دول المجلس، فإن التطورات العالمية والمخاطر التي تحيط بالاقتصادات والأسواق العالمية شاملة أسعار النفط تلقي بظلال من عدم التأكد بما يستوجب التحوط في الإنفاق وحسن الإعداد حتى تستمر وتيرة النمو والتوظيف في دول المجلس مرتفعة لضمان الازدهار والتقدم المستديمين.

وعلى الرغم من ذلك وفي غياب أي عوامل محفزة قوية، لم تتحرر أسواق الأسهم الخليجية من قيد الأداء الباهت خلال الشهر حيث أخفقت في التفاعل مع عودة أسعار النفط بقوة إلى مسار الانتعاش. فقد انخفض مؤشر ستاندارد آند بورز المجمع للأسهم الخليجية بواقع 1,72٪ خلال الشهر وذلك على النقيض من مؤشر مورغان ستانلي للأسهم العالمية ومورغان ستانلي للأسواق الناشئة اللذين حققا مكاسب صافية بلغت 1,43٪ و1,69٪ على التوالي.

ففي المملكة العربية السعودية، ظلت سوق الأسهم تحت الضغط خلال معظم جلسات شهر نوفمبر. وعلى الرغم من النهاية الإيجابية للشهر عقب تصريح على لسان ولي العهد السعودي وظهور علني للملك نفسه، فقد بقيت السوق السعودية الأضعف أداء بين الأسواق الخليجية بتراجعها بواقع 3,80٪ على أساس شهري. وكان قطاعا العقار والتأمين الأسوأ أداء خلال الشهر، بينما سجل قطاعا البنوك والبتروكيماويات ذوا الثقل الكبير ارتفاعا طفيفا.

بالمقابل، برز المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية كأفضل المؤشرات الخليجية أداء خلال شهر نوفمبر بتحقيقه مكاسب صافية بلغت 4,18٪، مدعوما بتوقعات باستقرار سياسي بعد انتخاب مجلس جديد للأمة. وكان قطاعا الخدمات الاستهلاكية والاتصالات الأفضل أداء، بينما ظل قطاع الخدمات المالية تحت ضغط، فيما استطاع قطاعا البنوك والعقار تحقيق مكاسب معتدلة.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، أنهى مؤشرا سوق دبي المالي وبورصة أبوظبي تداولات الشهر على تباين طفيف. فقد استطاع مؤشر بورصة أبوظبي تحقيق مكاسب طفيفة بلغت 0,08٪، مدعوما بانتعاشة متأخرة في القطاع المصرفي، إلا أن قطاعي البنوك والعقار ذوي الثقل الكبير كانا بين القطاعات الخاسرة على أساس شهري.

بالمقابل، أنهى مؤشر سوق دبي المالي تداولات الشهر على انخفاض بنسبة 0,72٪ قاده قطاعا العقار والخدمات.

وفي بورصة مسقط، تراجع مؤشر مسقط 30 للأسهم العمانية بواقع 2,23٪ حيث طال الانخفاض جميع القطاعات التي كان أسوؤها أداء القطاع المصرفي. أما في دولة قطر، فهبط مؤشر البورصة بواقع 1,71٪ للشهر كله مع تعرض قطاعي الخدمات والبنوك لضغوط حيث يظل قطاع البنوك أضعف القطاعات أداء في قطر هذا العام.

بدوره، واصل مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية اتجاهه النزولي متأثرا على نحو رئيسي بخسائر قطاعي الخدمات والصناعة حيث انخفض بواقع 0,86٪ خلال الشهر رغم التحسن الملحوظ في القطاع المصرفي. ويبقى مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية أسوأ المؤشرات الخليجية أداء هذا العام بتكبده خسائر بلغت 8,30٪ على أساس سنوي.

مسؤول أميركي: إجراء جديد «سيحبس» إيرادات النفط الإيرانية في الخارج

واشنطن ـ رويترز: استخدمت الولايات المتحدة العقوبات المالية بشكل متزايد هذا العام للضغط على إيران لوقف برنامجها النووي لكن مسؤولا كبيرا في وزارة الخزانة الأميركية قال إن واشنطن ستبدأ تطبيق إجراء جديد في فبراير قد يحقق أكبر تأثير منذ بدء تلك الجهود.

وذكر ديفيد كوهين وكيل وزارة الخزانة أنه بدءا من السادس من فبراير سيمنع القانون الأميركي إيران من تحويل الإيرادات التي تحققها من صادرات النفط إلى داخل البلاد وهي عقوبة قوية «ستحبس» مبالغ كبيرة من أموال طهران في الخارج.

وقال كوهين في كلمة أمام «مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات» وهي جماعة تدعو لفرض عقوبات أكثر صرامة «ستصبح إيرادات النفط الإيرانية حبيسة داخل بلد ما ولن يمكن استخدامها إلا لشراء سلع من ذلك البلد».

وأقر الكونغرس الأميركي قبل عام قانونا يلزم المشترين للنفط الإيراني بتخفيض مشترياتهم وإلا فسيتم منعهم من التعامل مع النظام المالي الأميركي.

وهذا الإجراء الجديد الذي اقترحه روبرت مينينديز السيناتور الديموقراطي عن ولاية نيوجيرزي ومارك كيرك السيناتور الجمهوري عن ولاية إيلينوي جزء من حزمة عقوبات ثانية أقرها الكونغرس في أغسطس.

وقال كوهين إن العقوبات الأميركية بالإضافة إلى الحظر الأوروبي لاستيراد النفط الإيراني دفعت الصادرات الإيرانية للانخفاض أكثر من 50٪ مما أفقد إيران ما يصل إلى 5 مليارات دولار شهريا وأدى لهبوط الريال الإيراني.

.. والمؤسسة أتمت بيع 55٪ من «الخليج للأنابيب» إلى «كابيتولاين» القابضة

أعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار أحد المشاركين في تأسيس شركة الخليج الدولية للأنابيب (GIPI) التي يوجد مقرها في سلطنة عمان أنها أتمت والمساهمون الآخرون عملية بيع استراتيجي لحصة في رأسمال شركة الخليج الدولية للأنابيب قدرها 55٪ لشركة كابيتولاين القابضة المحدودة (Capitoline Holdings Limited) وهي إحدى أكبر المنتجين العالميين لأنابيب الصلب المخصصة لصناعة النفط والغاز.

وتشمل قائمة المساهمين الكبار الآخرين في شركة الخليج الدولية للأنابيب كلا من مؤسسة عمان للاستثمار التي تملك مؤسسة الخليج للاستثمار أيضا 50٪ من رأسمالها وشركة بوسكو بي آند إس (Posco P & S) إحدى الشركات التابعة لشركة بوسكو أحد أكبر منتجي الصلب في العالم.

وأوضح رئيس إدارة المشاريع الخليجية المتنوعة بمؤسسة الخليج للاستثمار محمد الملحم قائلا: «ان مؤسسة الخليج للاستثمار لعبت دورا مهما في توفير تمويل هذا المشروع لشركة الخليج الدولية للأنابيب من خلال كونسيرتيوم من البنوك الإقليمية وكذلك تنفيذ المشروع في المدى الزمني المحدد وفي إطار الميزانية المعتمدة».

«الصندوق الكويتي» يرعى المؤتمر الرابع للعلاقات العامة والإعلام

يشارك الصندوق الكويتي للتنمية في رعاية مؤتمر الكويت الرابع للعلاقات العامة والإعلام 2012 من خلال المشاركة في المعرض المصاحب للمؤتمر والذي تنظمه شركة «وي» للخدمات الإعلامية المتكاملة تحت شعار «عصر العلاقات العامة»، وذلك بالتعاون مع الجمعية الدولية للعلاقات العامة ـ فرع الخليج (IPRA ـ GC) وجمعية العلاقات العامة الكويتية في الفترة من 19 إلى 20 ديسمبر الجاري في فندق شيراتون الكويت.

وفي تصريح لمدير إدارة الإعلام بالصندوق الكويتي منى العياف، أكدت أن مشاركة الصندوق تأتي في إطار دعمه لأهداف التنمية البشرية والعلاقات العامة والإعلام والبيئة المحفزة على الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي والدول النامية، مشيرة إلى أن المشاركة في المؤتمر تهدف إلى التواصل مع شريحة عريضة من العاملين في مجال العلاقات العامة والإعلام وإطلاعها على جهود الصندوق الكويتي ومساهمته في التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية على وجه الخصوص.

ولفتت إلى أن الصندوق الكويتي للتنمية يشارك في فعاليات المؤتمر بجناح خاص في المعرض المصاحب للمؤتمر يعرض فيه مطبوعاته وإصداراته الإعلامية للتعريف بجهوده الإنمائية في الدول التي يتعاون معها منذ إنشائه عام 1961 وحتى الآن، والتي تبرز هذه الجهود في الدول التي يتعاون معها والتي يبلغ عددها حوالي 104 دول حتى الآن.

كما يهدف إلى تمكين العاملين في هذا القطاع من مواكبة التحولات الجديدة في مضمار العلاقات العامة، ويتطرق المؤتمر من خلال جلساته وورش العمل المصاحبة له إلى ابتكار حلول إعلامية جديدة باستخدام أدوات الإعلام وذلك من خلال وسائط الإعلام التقليدية والالكترونية.